

وزير النفط: عام ٢٠٠٩م سيكون عام النفط

جديدة للغاز مرحلة الإنتاج، وتم إدخال أنظمة جديدة لتسويق النفط ومنع تهريبه، وتطوير بعض المنشآت. وأوضح وزير النفط أن مشروع بلحاف يعتبر الأكبر في تاريخ اليمن المعاصر، وهو صرح جديد يضاف إلى الإنجازات التي تم تحقيقها منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، وأهمها استكشاف وإنتاج النفط الذي يزود الدولة بـ (٧٠٪) من مواردها المالية. ولفت العبدروس إلى أن قطاع العائدات يحظى باهتمام الدولة الذي تظل مؤخرًا في اقتناح أول منتج فلزي في تاريخ اليمن للزئبق والحديد والفضة.

أعلن وزير النفط والمعادن أمير سالم العبدروس أن بدء تدشين مشروع الغاز الطبيعي المسال سيتم في منتصف يونيو القادم، ومن ثم يبدأ الاستعداد لتصدير أول شحنة غاز للعالم الخارجي بعد عدة أسابيع من الآن. وقال العبدروس في حفل تكريم العاملين بوزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها بصنعاء السبت: إن تدشين أول قطرة غاز مسال سيتم بعد قرابة أسبوعين لتأخذ اليمن مكانها على خارطة الدول المصدرة للغاز، ويكون عام ٢٠٠٩م عام الغاز. وأكد العبدروس أن عدد القطاعات النفطية الاستكشافية وصل لأول مرة إلى ٣٩ قطاعاً، وذلك رغم الأزمة المالية العالمية، كما دخلت قطاعات

بكلفة ٢٥٠ مليون دولار

بدء تنفيذ مدينة الصالح الطبية



كاتب/ جمال مجاهد

بدأت شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري الإجراءات العملية لتنفيذ مشروع مدينة الصالح الطبية في المنطقة الشرقية من أمانة العاصمة بتكلفة ٢٥٠ مليون دولار، منها ٢٠٠ مليون دولار تم تخصيصها من مبلغ التعهد المعلن عنه من قبل دولة قطر الشقيقة والبالغ ٥٠٠ مليون دولار كمنحة وقروض في مؤتمر المانحين بلندن المنعقد في نوفمبر ٢٠٠٦م.

وقال مستشار في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لـ "الميثاق" إن اليمن كانت وقعت مع قطر على مذكرة تفاهم تضمنت الاتفاق على إنشاء مؤسسة قطر للتنمية لإدارة المبلغ المقدم من دولة قطر تم بموجبها تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتمويل إنشاء وتجهيز مدينة الصالح الطبية.

وأشار إلى أن المبلغ المتفق والبالغ ٣٠٠ مليون دولار سيتم إدارته واستثماره في مشاريع استثمارية ذات عائد اقتصادي ربحي تخدم الاقتصاد اليمني.

ولفت إلى أن نسبة تخصيص التعهد القطري بلغت ٥٦,٤٪ فيما لم يتم التوقيع بعد على أي مبالغ. وستتمكن مدينة الصالح من خلال خدماتها الطبية المتميزة والتنوع من التحول إلى مركز جذب واستقطاب للمرضى من داخل اليمن والدول المجاورة كما ستنفذ الإستراتيجية التنافسية لطبيعة وكلفة الخدمات الطبية المقدمة من خلال دفع المراكز والمنشآت الطبية الخاصة والحكومية الأخرى إلى تحسين مستوى خدماتها للحفاظ على ديمومتها وهو ما سينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات والمنشآت الطبية المختلفة.

وأكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط عبد الكريم الأرحبي أن مدينة الصالح الطبية ستتمثل صرحاً طبياً سيسهم في رفع مستوى وتوعية الخدمات الطبية في بلادنا، وذلك خلال لقائه الثلاثاء مستشار وزير المالية القطري أحمد المير، ونائب المدير التنفيذي لشركة الديار القطرية أحمد المزروعى.

وأشار إلى أن المدينة ستقدم خدماتها وفق رؤية

غير ربحية تتواءم والأهداف الإنسانية التي توخاها فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية من خلال رعايته الشخصية لإقامة هذا الصرح الطبي الاستراتيجي الذي سيقدّم خيارات غير مكلفة ستخفف وإلى حد كبير من ظاهرة التوجه المكثف للعلاج في الخارج بتكاليفه الباهظة، إلى جانب تقديم خدمات طبية خاصة ومميزة للمقاردين على الدفع.

وأوضح الأرحبي أن إنشاء مدينة الصالح الطبية يأتي في إطار الترجمة العملية والجادة لتعهدات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المتعلقة بتحسين نوعية الخدمات الطبية في البلاد وتطوير القطاع الصحي.

هذا واستكملت شركة "إم بي بي جي" الاستشارية الدولية المرحلة الأولى من الخطوات العملية المتعلقة بتنفيذ مشروع مدينة الصالح الطبية بإنجاز إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والمخطط الهيكلي.

وخصصت مساحة تقدر بـ ٥٣٧ ألف متر مربع لإنشاء مدينة الصالح الطبية في المنطقة الشرقية من العاصمة صنعاء منطقة نغم- شارع خولان فيما تتراوح الكلفة التقريبية لعملية الإنشاء بين

٢٢٠ - ٢٥٠ مليون دولار تشمل طاقة إستيعابية تصل إلى ألف سرير وعيادات خارجية ومراكز تشخيصية، ومركزين للبحث والتطوير والدراسات والبحوث، إلى جانب مرافق سكنية للكادر الطبي، ومركز لتدريب المهندسين على الصيانة وكذلك مختبراً طبياً حديثاً ومركزاً لتفتيت الحصى ومركزاً للإسعاف.

كما تشمل مراكز متخصصة لعلاج الأمراض المستعصية كأمراض القلب والسرطان وقسمًا خاصاً بعلاج الأمراض النفسية والعصبية وأقساماً لعلاج الأطفال والنساء وكذا أقسام العلاج للأمراض الكلى وغيرها إضافة إلى مركز لإدارة النفايات.. كما تحتوي مرفقات مدينة الصالح الطبية في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المنشآت الطبية في بلادنا على مهبط خاص للطائرات فيما سيتم تزويد المدينة بأحدث التجهيزات والتقنيات الطبية المتداولة في أكبر المدن الطبية في العالم.

وقدرت إحصائيات رسمية كلفة ما أنفقه اليمنيون للعلاج في الخارج في العام ٢٠٠٨ بما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار بدون احتساب تكاليف المرافقة الطبية.

في مؤشر واضح على الاستقرار السياسي والاقتصادي

تأسيس شركة يمنية قطرية مشتركة للتأمين

كاتب/ الجهر الاقتصادي

وأشار العطار إلى بدء مشروع تلال الريان بصنعاء الذي تنفذه شركة الديار القطرية بتكلفة استثمارية ٦٠٠ مليون دولار، وكذا بدء نشاط فرع بنك قطر الوطني الذي رخص له للعمل في صنعاء أخيراً.

من جانبه أشاد الشيخ نواف آل ثاني بالتحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار في بلادنا والتسهيلات المقدمة من الجهات اليمنية المعنية، وقال أنها أصبحت حقيقة على أرض الواقع وليست وعوداً.

وأفاد بيان صحفي وزع عقب التوقيع أن المساهمة القطرية تمثل جانباً مهماً في مجال الاستثمار في اليمن، ويكشف مدى صلاحية البيئة اليمنية للاستثمار من حيث جوانب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على المشاركة والبقاء.

وقال البيان إن قيام الشركة الجديدة يمثل نشاطاً نوعياً في الاقتصاد اليمني، ووفرة تستحق التقدير والإشادة في ظل هذا الركود الاقتصادي العالمي، مما يعني أن اليمن بخير وفي نمو وتقدم.

ويقدر رأسمال شركة الدوحة للتأمين ١٨٠ مليون ريال قطري، ويبلغ صافي ربحها لعام ٢٠٠٨م ٤٨٠ مليون ريال قطري.

في إطار جهود الحكومة المستمرة لجذب وتشجيع الاستثمار وخاصة منذ انعقاد مؤتمر فرص الاستثمار في بلادنا المنعقد في أبريل عام ٢٠٠٧، وقع بمقر الهيئة العامة للاستثمار بصنعاء الثلاثاء على اتفاقية لتأسيس الشركة اليمنية القطرية للتأمين كشركة مساهمة يمنية مغلقة برأسمال مدفوع قدره ٥٠٠ مليون ريال موزع على ٥٠ ألف سهم.

وتساهم شركة الدوحة للتأمين القطرية بنسبة ٤٠٪ من رأسمال، وبما قيمته ٢٠٠ مليون ريال، بينما تبلغ حصة الإئتلاف لرجال الأعمال اليمنيين ٦٠٪ مجموعة.

ووقع على الاتفاقية من جانب شركة الدوحة للتأمين التي ستدير الشركة المشتركة رئيس مجلس الإدارة الشيخ نواف آل ثاني، وعن مجموعة المساهمين اليمنيين.

وقال رئيس هيئة الاستثمار صلاح العطار إن دخول الشركة في سوق التأمين في اليمن يمثل قفزة نوعية في مجال التأمين ومنافسة الشركات الأخرى، وبما يحسن من نوعية الخدمة المقدمة للمستفيدين. واعتبر العطار أن إدارة الدوحة للتأمين التنفيذية للشركة سينعكس إيجاباً على حسن الإدارة وتنمية الموارد البشرية.